

دليل الصحفي

في مواجهة الملاحظات القضائية

إعداد
الأستاذ منذر الشارني



تصميم: موقع الكتيبة

منال بن رجب

2024

مقدمة

كثيرا ما يتعرض الصحفيون إلى الملاحظات الجزائية بموجب العديد من المواد القانونية وذلك بسبب عملهم الصحفي أو بمناسبة.

وبحكم تشعب القوانين الجزائية والمواد الإجرائية ، يجد الصحفيون أنفسهم في حيرة أمام تشعب الإجراءات والتدابير التي تطالهم، ولا يجدون في بعض الحالات الوقت الكافي لطلب النصح القانوني من المختصين.

يضاف إلى ذلك أن قوانين النشر والصحافة متفرقة ومشتتة في عديد المجالات القانونية مما يزيد في صعوبة الوضع بالنسبة إلى الصحفي الواقع تحت طائلة الملاحقة القضائية. وقد ارتأت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إصدار دليل إجرائي مختصر يتضمن أهم القواعد الإجرائية التي تفيد الصحفي في مواجهة الملاحظات القضائية وتعرفه بحقوقه وخاصة في حالات الإستعجال أو في الحالات التي لا يمكنه الإتصال فيها بمحام أو بمختص في القانون.

ويحاول الدليل عرض المعلومات بصفة مبسطة وبرقية بما يكفي لحماية حقوق الصحفي في مختلف مراحل القضايا الجزائية التي يمكن أن ترفع ضده ولضمان حقه في محاكمة عادلة ومنصفة.

كلمة الاتحاد الدولي للصحفيين

من كان يتخيل أن الصحفيين في تونس، الذين كانوا رمزًا للحرية بعد ثورة 2011، سيجدون أنفسهم في حاجة ملحة إلى دليل قانوني للدفاع عن أنفسهم ضد إجراءات قمعية؟

تونس، التي كانت تُعتبر الديمقراطية الوحيدة التي نجحت في الحفاظ على توازن الحوار الاجتماعي بعد الربيع العربي، أصبحت في 2023 مسرحًا لمحاولات تكميم الصحافة من قبل السلطات التونسية عبر مرسوم قمعي.

بالطبع، لم يتوقع الصحفيون هذا التحول، وهم الذين ظلوا متمسكين بواجبهم الأساسي: تقديم معلومات دقيقة وموثوقة للمواطنين، ملتزمين بالمبادئ الأخلاقية للصحافة كما ينص عليها الميثاق العالمي لأخلاقيات الصحفيين المحترفين، الذي أقره المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي للصحفيين في تونس عام 2019.

اليوم، يقف الاتحاد الدولي للصحفيين إلى جانب الصحفيين التونسيين أكثر من أي وقت مضى، في وقت يقبع فيه خمسة من زملائهم خلف القضبان بسبب التزامهم بواجبهم المهني. هذا الواقع يجعل من الضروري، مع اقتراب نهاية عام

2024، توفير دليل قانوني شامل للصحفيين، ليتمكنوا من مواجهة هذه التحديات المتصاعدة.

الديمقراطية الحقيقية لا تسجن صحفييها، ولا ترفض الحوار الاجتماعي، ولا تعاقب التعبير الحر. على تونس أن تستعيد وحدتها، وعلى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن تلعب دورها الكامل في هذا السياق، لأنها جاهزة لتحمل المسؤولية. ما هو على المحك ليس أقل من مستقبل حرية الصحافة ومستقبل البلاد نفسها.

الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين أنطوني بيلانجي

من حق كل متهم بارتكاب جريمة ان يعتبر بريثا الا ان يثبت عليه الجرم قانونا .

لكل متهم بجريمة ان يتمتع اثناء النظر في قضيته ، وعلى قدم المساواة التامة ، بالضمانات الدنيا التالية :

■ أن يتم اعلامه سريعا وبالتفصيل وفي لغة يفهمها بطبيعة التهمة الموجهة اليه واسبابها.

■ ان يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه.

■ ان يحاكم دون تأخير لا مبرر له .

■ ان يحاكم حضوريا وان يدافع عن نفسه بشخصه او بواسطة محام من اختياره ...

■ أن يناقش شهود الاتهام بنفسه او من قبل غيره وان يحصل على الموافقة على إستدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام.

■ أن يزود مجانا بمترجم إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة.

■ أن لا يكره على الشهادة ضد نفسه او على الاعتراف بالذنب.

لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء وفقا للقانون الى محكمة اعلى كي تعيد النظر في قرار ادانته وفيالعقاب الذي حكم به عليه.



حق الصحفي في محاكمة عادلة

طبق الاتفاقيات الدولية

تنص المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على مايلي:

”

الناس جميعا سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه ... أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة وحيادية ومنشأة بحكم القانون ... إلا أن أي حكم في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب ان يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الامر يتصل بأحداث تقتضي مصلحته خلاف ذلك

“

للمحاكمة العادلة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، بحيث يضمن على الحرمان من الحرية طابعا تعسفيا.

حين يكون قد صدر على شخص ما حكم نهائي يدينه بجريمة ثم أبطل هذا الحكم...على أساس واقعة جديدة أو واقعة حديثة الإكتشاف تحمل الدليل القاطع على وقوع خطأ قضائي، يتوجب تعويض الشخص الذي انزل به العقاب...

لا يجوز تعريض أحد مجددا للمحاكمة او للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها او برئ منها بحكم نهائي.

وتنص المادة 9 فقرة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على مايلي:

* لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.

تنص المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على ما يلي :
* لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفيا.

تعريف الاعتقال التعسفي:

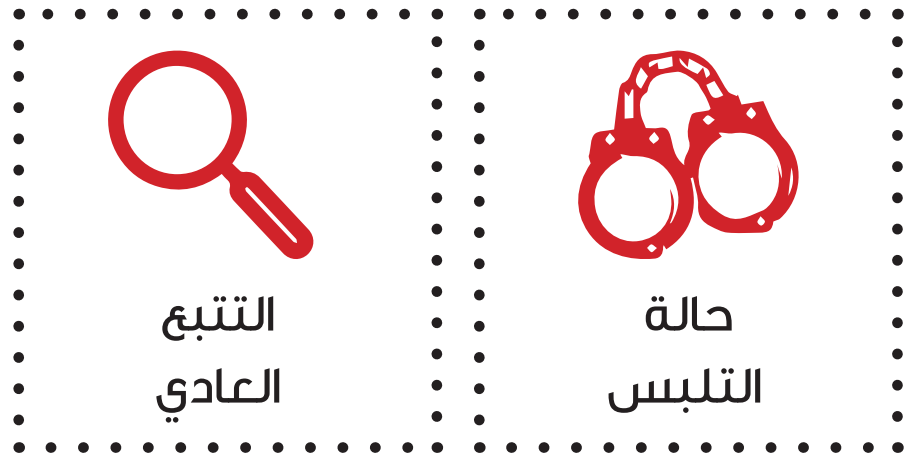
إعتبرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أنه توجد عدة معايير لتعريف الاعتقال التعسفي:

■ اذا كان واضحا غياب أي أساس قانوني لتبرير الحرمان من الحرية

■ اذا كان الحرمان من الحرية ناتجا عن ممارسة الحقوق او الحريات التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

■ في حالة عدم الاحترام الخطير، التام او الجزئي، للقواعد الدولية

ويمكن تتبع الصحفي جزائيا طبق إحدى الطريقتين التاليتين:



حالة التلبس

طبق مجلة الإجراءات الجزائية نكون إزاء حالة التلبس إذا كان إرتكاب الجريمة في الحال أو قريبا من الحال أو إذا طارد الجمهور ذي الشبهة أو وجد هذا الأخير متحوزا بأمتعة أو وجدت عليه علامات أو آثار تدل على إرتكابه للجريمة وبشرط وقوع ذلك في زمن قريب من حصولها أو إذا اقترفت الجريمة بمحل سكني استنجد صاحبه بأحد مأموري الضابطة العدلية لمعاينتها.

ويمكن لمأموري الضابطة العدلية القبض على الشخص المتلبس بجريمة.

ويحرر الباحث الإبتدائي محضرا في الغرض ويقوم بإعلام النيابة العمومية فورا بالجريمة وبما أنجزه من أعمال، لتقرر النيابة العمومية ما تراه (أبحاث تكميلية، إحتفاظ...).

التتبع العادي

يمكن تتبع الصحفي جزائيا بموجب شكاية من طرف شخص متضرر طبيعي او معنوي أو إدارة عمومية أو بموجب قرار من النيابة العمومية.



الوضعيات القانونية للصحفي في

مواجهة الدعوى الجزائية

يهتم الدليل بمختلف المراحل الإجرائية التي يمكن ان تواجه الصحفي في مسار الدعوى الجزائية ابتداء من اثاره الدعوى والبحث الابتدائي مرورا بمرحلة التحقيق و انتهاء بمرحلة المحاكمة و صدور الحكم والطعن فيه.

مرحلة البحث الابتدائي:

■ طبق مجلة الإجراءات الجزائية فان النيابة العمومية هي التي تثير الدعوى العمومية وتمارسها.

■ ويمكن إثارة الدعوى العمومية من طرف المتضرر في بعض الصور.

■ ويمكن أن تثار تلك الدعوى من طرف موظفين أناطها القانون بعهدتهم.

شكليات الإستدعاء للبحث الابتدائي لدى الضابطة العدلية

يوجه إستدعاء البحث الابتدائي كتابيا بالطريقة الإدارية أو بواسطة عدل تنفيذ إلى الصحفي في عنوانه الشخصي (محل سكنه المضمن ببطاقة تعريفه الوطنية). يتضمن الإستدعاء المعلومات التالية:

■ الإسم واللقب والحرفة والعنوان.

■ مكان الحضور وتاريخه وساعته.

■ موضوع الاستدعاء والمركز القانوني (شاهد ، ذي شبهة ...).

يمكن أن يسلم الإستدعاء للصحفي شخصيا مقابل إمضائه على الجذر أو يسلم لأحد أفراد عائلته المقيمين معه في محل سكنه مقابل إمضاء الجذر من قبل المبلغ اليه. إذا لم يمثل الصحفي لموجبات الاستدعاء الموجه اليه بصفة قانونية فانه يصبح محل تفتيش على ذمة البحث.

مآل المحاضر والشكايات الجزائية المرفوعة ضد الصحفيين

حال إطلاع وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه على نص الشكاية المقدمة ضد الصحفي، يمكنه اتخاذ أحد القرارات التالية:

■ حفظ الشكاية في حق الصحفي للصبغة المدنية للموضوع أو لعدم وجود جريمة...

■ إحالة الشكاية للباحث الابتدائي لسماع الأطراف وارجاع الملف اليه ليقرر ما يراه.

حال إتمام الأبحاث المأذون بها من قبل النيابة العمومية، تقوم الضابطة العدلية بإحالة المحضر إليها ، وللنيابة العمومية إتخاذ أحد القرارات التالية:

■ حفظ الشكاية.

■ إرجاع الملف إلى الباحث للقيام بأعمال تكميلية.

■ إحالة الصحفي أمام المحكمة المختصة.

■ إحالة الصحفي أمام قاضي التحقيق.

من حق الصحفي متابعة مآل ملفه و الإسترشاد عنه لدى كتابة النيابة العمومية او كتابة التحقيق (مكتب الإرشاد بالإعلامية) وذلك حماية لحقوقه وللقيام بالإجراءات المناسبة في آجالها.

توصيات بخصوص سماع الصحفي أمام الضابطة العدلية

■ إحترام مواعيد الإستدعاء.

■ حيازة الاستدعاء الكتابي الذي تسلمه الصحفي وتقديمه للباحث.

■ حق الصحفي في إصطحاب شهود ليتم سماعهم من قبل الباحث أو طلب احضارهم في موعد لاحق.

■ حق الصحفي في الإستعانة بمحام لدى سماعه أو مكافحته بغيره أو أثناء عرض اشخاص عليه بغرض التعرف عليهم.

تضمن اقوال الصحفي ضمن محضر يتضمن رقمه وتاريخه والجهة التي

حررته وهوية مأمور الضابطة العدلية والكاتب . يمضي الصحفي محضر البحث مع محاميه بعد قراءة محتواه. في العادة تحتوي محاضر البحث الإبتدائي على الأضلع التالية:

■ تقديم القضية والمحاضر التي حررت في شأنها.

■ محضر سماع الشاكي.

■ محضر سماع الشهود.

■ محضر سماع الصحفي المشتكى به وشهوده.

■ محضر في التفتيش والحجز .

■ محضر في تسخير طبي .

■ محضر في المكافحة .

■ محضر في العرض والتعرف.

ويمكن تحرير أنواع أخرى من المحاضر حسب مقتضيات الملف. يتم امضاء المحاضر من قبل مأمور الضابطة العدلية والصحفي ذي شبهة والمحامي

أعمال الحجز

طبق الفصل 97 من مجلة الإجراءات الجزائية لا يجوز لمأموري الضابطة العدلية حجز معدات عمل الصحفي مثل الهاتف او الكاميرا او الميكروفون او غيرها الا في حالة الجناية او الجنحة المتلبس بها او إذا كان هناك خطر ملم

في غير حالة التلبس. تبعا لذلك فإن حجز معدات العمل لا يمكن أن يكون تعسفيا أو خارج إطار البحث أو التحقيق في جريمة.

في صورة الحجز تحرر قائمة بالمحجوز في حضور الصحفي ومحضر في الحجز، ويوضع المحجوز في ظرف او ملف مختوم او تكتب على المحجوز ورقة مع بيان تاريخ الحجز وعدد المحضر. لا يجوز حجز الا الأوراق او الأشياء التي من شأنها المساعدة على كشف الحقيقة.

طبق الفصل 100 من مجلة الإجراءات الجزائية فان كل محجوز لم يطلبه الصحفي في مدة ثلاثة أعوام من تاريخ قرار الحفظ أو صدور الحكم يصبح من حقوق الدولة.

الإحتفاظ بالصحفي

الإحتفاظ على ذمة البحث الإبتدائي قرار يتخذه وكيل الجمهورية باي وسيلة تترك أثرا كتابيا في صورة التلبس بجريمة او لضرورة البحث كما تنص على ذلك مجلة الإجراءات الجزائية:

■ مدة الإحتفاظ 24 ساعة في المخالفات وهي غير قابلة للتمديد.

■ في الجرح 48 ساعة قابلة للتمديد ٢٤ ساعة بموجب قرار كتابي معلل من النيابة العمومية يتضمن الاسانيد القانونية والواقعية التي تبرره.

■ في الجنايات مدة الإحتفاظ 48 ساعة قابلة للتمديد مدة 48 ساعة أخرى بموجب قرار كتابي معلل من النيابة العمومية يتضمن الأسانيد القانونية والواقعية التي تبرره.

■ في القضايا الإرهابية فإن مدة الإحتفاظ هي خمسة أيام قابلة للتمديد مرتين لنفس المدة ويمكن لوكيل الجمهورية أن يصدر قرارا بمنع إتصال ذي الشبهة بمحاميه في 48 ساعة الأولى.

■ في الجرائم المالية مدة الإحتفاظ هي خمسة أيام قابلة للتمديد مرة واحدة لنفس المدة.

حقوق الصحفي المحتفظ به

الحق في الاعلام:

حق الصحفي في اعلامه بقرار الاحتفاظ به وسبب القرار ومدة الاحتفاظ وقابليته للتمديد، كإعلامه بحقه في عرضه على الفحص الطبي وفي اختيار محام وإعلام أحد أصوله أو فروعه أو إخوته أو قرينه أو من يعينه حسب إختياره بصور قرار الإحتفاظ بشأته .

وإذا كان الصحفي اجنبيا فانه يمكن عند الاقتضاء اعلام السلطات الدبلوماسية او القنصلية لبلاده.

كما يتضمن اعلام الأطراف المذكورة بطلب الصحفي بان يكلف له محام. كما أنه من حق الصحفي العلم بأسباب التمديد في الاحتفاظ من قبل وكيل الجمهورية او مساعده.

الحق في الدفاع:

للصحفي الحق في انابة محام، سواء اكان في حالة التلبس او في الحالة العادية (إستدعاء)، لحضور جلسة السماع او المكافحة مع الغير . كما ان من حق العائلة تكليف محام بعد اعلامها بان الصحفي يمثل امام الباحث لسماعه . يحق للصحفي مقابلة المحامي على إنفراد لمدة نصف ساعة في حالة التلبس بمكان يحافظ على سرية المقابلة. كما يحق له مقابله مجددا لنفس المدة خلال فترة التمديد في الاحتفاظ .

الحق في العرض على الفحص الطبي:

يمكن للصحفي او محاميه او عائلته او من تم اعلامه بالاحتفاظ طلب عرض الصحفي المحتفظ به على الفحص الطبي . يوجه طلب العرض على الفحص الطبي كتابة او شفاهيا للنيابة العمومية او للضابطة العدلية . ويكون العرض حينيا ومجانيا ويشمل الفحص البدني او النفسي او العقلي . كما يشمل تمكين الصحفي من ادويته المعتادة بعد اخذ رأي الطبيب الفاحص.

الحق في الحماية:

للصحفي الحق خلال جلسة الاستماع او مدة الاحتفاظ او التمديد في الحماية من اعمال التعذيب وسوء المعاملة والعنف . ومن حقه طلب مقابلة محاميه طبق القانون.

الحق في المثل امام قاض:

باتتهاء اجل الاحتفاظ يعرض الصحفي المحتفظ به على النيابة العمومية . ويقوم وكيل الجمهورية او مساعده بسماعه بخصوص التهمة والمعاملة التي يلقاها. ومن حق الصحفي العلم بأسباب التمديد في الاحتفاظ ان تقرر .

الحق في مترجم:

من حق الصحفي الأجنبي طلب الاستعانة بمترجم واعلامه بجميع الحقوق التي يكفلها له القانون. ومن حق الصحفي ذي الإعاقة احضار مترجم مختص في الإشارة .

الحق في الاطلاع:

من حق الصحفي الاطلاع وقراءة محاضر البحث التي يعرضها عليه الباحث الابتدائي للإمضاء عليها. ومن حق الصحفي الامتناع عن امضاء محاضر البحث لاي سبب يراه وجيها، ومن واجب الباحث التنصيص على رفض الامضاء و سببه.

إشكاليات عملية:

في الواقع العملي تطرح مرحلة البحث الابتدائي عديد الإشكاليات أهمها:

■ يتم في حالات استدعاء الصحفي من طرف الضابطة العدلية بواسطة الهاتف وهو إجراء مخالف لمبدأ كتابية الإجراءات ، إذ يجب أن يكون للاستدعاء اثر كتابي في الملف حماية لحقوق جميع الأطراف.

■ عدم إعلام الصحفي بالموضوع ضمن الإستدعاء : يعتبر ذلك حرمانا من حقوق الدفاع ورد الشبهة خاصة وأن عدم إحضار وسائل الدفاع قد يتسبب في إتخاذ قرار بالإحتفاظ بالصحفي.

■ عدم إعلام أقارب الصحفي أو محاميه بمكان إيقافه وخاصة في حالة التلبس أو الإدراج في التفتيش : يتناقض هذا الامر مع حق الصحفي في اعلام شخص يختاره او محاميه بالقبض عليه واستجوابه.

■ عدم تلاوة قائمة الحقوق التي يتمتع بها ذو الشبهة قبل بدء سماعه أو بعد إتخاذ قرار الإحتفاظ به: يتناقض هذا التصرف مع الحق المنصوص عليه في المواثيق الدولية والقانون التونسي بوجوب تلاوة قائمة الحقوق من طرف الباحث الابتدائي على الصحفي ذي الشبهة .

■ عدم تمكين الصحفي في غياب محاميه من الاطلاع على محاضر البحث التي حررها الباحث ومطالبتة بالإمضاء عليها : يتناقض هذا التصرف مع حق الصحفي في الاطلاع على أي ورقة يطلب منه الامضاء عليها، كما ان له الحق في الامتناع عن الامضاء . ومن حيث المبدأ فإن أي إمضاء يجب أن يكون إراديا ومستنيرا.

■ التأثير على الصحفي المستنطق لعدم إحضار محام بدعوى أن القضية

بسيطة : يتناقض هذا التصرف مع حق الصحفي في الدفاع او الاستعانة بمحام يختاره وبمبدأ حياد الباحث الابتدائي.

■ طول مدة الإنتظار او السماعات مما يؤدي الى الإرهاق المعنوي للصحفي: يتناقض هذا التصرف مع الحق في المحاكمة العادلة وهو أمر يرتقي إلى سوء المعاملة أو التعذيب المعنوي الموجب للتظلم ولبطلان إجراءات التتبع.

■ ضيق الاجل بين تاريخ الاستدعاء وتاريخ المثول أمام الباحث، وفي بعض الأحيان يكون الاستدعاء للمثول في يومه: تتناقض هذه الممارسة مع حق الدفاع ومع مبدأ الآجال المعقولة المتعارف عليه في المعايير الدولية.

■ تجاهل طلب الصحفي المستجوب إحضار محام والبدء في الإجراءات مباشرة: يتناقض هذا التصرف مع مبدأ المحاكمة العادلة ومن حق الصحفي الإمتناع عن الجواب إلا بحضور محاميه.

■ رفض تسلم الضابطة العدلية للأدوية التي تحضرها العائلة للصحفي أثناء السماع أو خلال مدة الإحتفاظ : يتناقض هذا التصرف مع الحقوق الطبية للصحفي المحتجز: ويكمن الحل في عرض الوصفات الطبية والأدوية على طبيب للمصادقة عليها وتسليمها للمعني بالأمر تجنباً لحصول أي مضاعفات .

■ إستجواب الصحفيين الأجانب في غياب مترجم : يتناقض هذا الإجراء مع حق ذي الشبهة في حضور مترجم لجلسة السماع.

■ رفض النيابة العمومية حضور محام لدى مثول الصحفي أمامها إثر إنتهاء المدة الأولى للإحتفاظ : يتناقض هذا القرار مع حق الدفاع

باعتبار أن المحامي بإمكانه الحضور مع موكله امام الباحث الابتدائي فيكون من باب أولى ان يحضر معه امام النيابة العمومية باعتبار ان هذه الأخيرة هي رئيسة الباحث الابتدائي .

■ سماع الصحفيين من قبل فرق غير مختصة في مجال العمل الصحفي مثل فرق مقاومة الاجرام او ما شابه ذلك : يكمن الحل في انشاء ضابطة عدلية مختصة في قضايا النشر أو سماع الصحفيين من قبل النيابة العمومية رأساً.

إجراءات المرسوم 115 بخصوص تتبع جنحتي الثلب والشتم

إذا تم تتبع الصحفي طبق المرسوم 115 بتهمة الثلب أو بتهمة السب والشتم فإنه يتم إتباع إجراءات الدعوى الخاصة التالية:

يوجه إستدعاء للصحفي وللنيابة العمومية من طرف الشاكي بواسطة عدل تنفيذ يتضمن البيانات التالية:

■ وصف الفعل موضوع الدعوى.

■ النص القانوني.

■ مقر الشاكي بالمدينة المنتصبة بها المحكمة.

■ إحترام أجل عشرون يوماً بين تبليغ الإستدعاء والحضور لدى المحكمة الابتدائية.

إذا أراد الصحفي إثبات جريمة الثلب في حقه فإن عليه القيام بالإجراءات التالية في أجل عشرة أيام من بلوغ الإستدعاء اليه:

يوجه الصحفي إلى الشاكي محضراً يحرره عدل تنفيذ بالمحل الذي إتخذه مقراً له يتضمن المعطيات التالية:

■ بيان في الأفعال المنسوبة إليه والموصوفة بالإستدعاء والتي يريد إثبات صحتها.

■ نسخة من الوثائق والمستندات المثبتة لصحة ما كتبه.

■ أسماء الشهود الذين يريد الإحتجاج بشهاداتهم ومهنتهم ومقراتهم .

■ أن يعين الصحفي محلاً لمخابرتة بدائرة المحكمة بمحضر الجواب المذكور (المادة 72 من المرسوم 115).

ويقوم الصحفي المتهم بالثلب بنفس الإجراءات تجاه النيابة العمومية إذا سبق وقامت بالتتبع رأساً في حالات الثلب أو الشتم الموجه إلى فئة من الأشخاص ممن ينتمون إلى أصل أو إلى عرق أو إلى دين معين (المادة 69 من المرسوم 115).

عملياً لا يتم إتباع الإجراءات أعلاه ويحصل اثبات موضوع الثلب والرد عليه اثناء جلسات المحاكمة. حسب الفصل 75 من المرسوم 115 ، فان المحكمة تصرح بحكمها في جنح الثلب والشتم في أجل أقصاه شهر من تاريخ الجلسة الأولى.

يسقط حق القيام بالدعوى العمومية والدعوى المدنية عن جنح ومخالفات المرسوم 115 بمضي ستة أشهر كاملة من تاريخ وقوع الفعل أو من يوم آخر عمل إجرائي من أعمال التتبع.

II - مرحلة التحقيق القضائي:

التحقيق القضائي اختياري في الجرح (الجرائم التي لا يتجاوز عقابها 5 سنوات سجن) ووجوبي في الجنايات. تتم إحالة الصحفي على التحقيق من قبل النيابة العمومية بعد إحالة الأبحاث الابتدائية إليه، وجوبيا في الجنايات، واختياريا في الجرح. من حق الصحفي الاستعانة بمحام امام قاضي التحقيق، كما يمكنه الاستعانة بمترجم اذا كان لا يتكلم اللغة العربية او كان ذا إعاقة.

يتضمن الاستدعاء للتحقيق المعطيات التالية :

■ هوية الصحفي وحرفته وعنوانه ومكان الحضور وتاريخه وساعته ونوع التهمة.

تمضى محاضر التحقيق من قبل الصحفي ومحاميه وحاكم التحقيق وكاتبه والمترجم. ويمكن للصحفي الامتناع عن الامضاء مع التنصيص على ذلك وبيان السبب.

بطاقة الإيداع بالسجن:

يمكن لقاضي التحقيق اصدار بطاقة إيداع ضد الصحفي إذا كانت الجريمة موضوع تلبس او ظهرت قرائن قوية تستلزم الإيقاف باعتباره وسيلة امن لتلافي اقتراف جرائم جديدة او ضمانا لتنفيذ العقوبة او طريقة توفر سلامة سير البحث.

ويمكن للنياحة العمومية أو للمحكمة اصدار بطاقة إيداع بالسجن على ذمة المحاكمة.

مدة الإيقاف التحفظي ستة أشهر . ويمكن التمديد فيه مرة واحدة لا تزيد مدتها على ثلاثة أشهر بالنسبة للجرح ، وبالنسبة الى الجناية يمكن التمديد فيه مرتين لا تزيد مدة كل تمديد عن أربعة أشهر .

وقرار قاضي التحقيق بإصدار بطاقة ايداع قابل للإستئناف امام دائرة الإتهام .

كما أن قرار قاضي التحقيق بإحالة الصحفي على دائرة الإتهام أو على المحاكمة قابل للإستئناف كذلك.

■ دائرة الاتهام هي درجة ثانية من درجات التحقيق.

III - مرحلة المحاكمة:

قرار إحالة الصحفي على المحاكمة يمكن ان يصدر عن النيابة العمومية في حالة الجرح او المخالفات او عن قاضي التحقيق في حالة الجنايات او الجرح التي اجري فيها التحقيق. يتم استدعاء الصحفي لجلسة المحاكمة بموجب استدعاء كتابي في مقره الوارد بالملف. إذا لم يبلغ الاستدعاء للصحفي شخصا ، فانه يمكن للمحكمة ان تصدر ضده حكما غيابيا. وتصدر المحكمة حكما معتبرا حضوريا اذا بلغ الاستدعاء للصحفي شخصا ولم يحضر . ويكون الحكم حضوريا اذا حضر الصحفي المحاكمة.

للصحفي الاستعانة بمحام في القضايا الجنائية . أما في الجنايات فان حضور المحامي وجوبي ، ويمكن للمحكمة في هذه الحالة تعيين احد المحامين للدفاع عن الصحفي اذا لم يقيم بتكليف محام للدفاع عنه.

الحضور الشخصي للصحفي خلال المحاكمة الزامي وذلك في الجنايات او الجرح التي تستوجب عقابا بالسجن.

نماذج مطالب كتابية

العارض: فلان الفلاني.....

مطلب في استخراج نسخة حكم جنائي

السيد رئيس كتبة محكمة.....

الرجاء منكم تمكيني من نسخة مجردة من الحكم الجنائي
او الجنائي رقم..... بتاريخ.... الصادر عن محكمة.....

الامضاء

أما في الجرح التي لا تستوجب العقاب بالسجن، فللصحفي ان ينيب عنه محاميا، ولكن يمكن للمحكمة دائما ان تأذن بحضور الصحفي شخصا اذا رات فائدة في ذلك.

جلسات المحاكمة علنية الا اذارات المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة العمومية اجراءها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب العامة.

تبدأ المحكمة بسماع الشاكي ان كان حاضرا ويتم سماع الشهود والخبراء ويتم استنطاق الصحفي المظنون فيه. وفي الختام تعطى الكلمة لمحامي الصحفي المظنون فيه ويختتم الرئيس المرافعة وتصدر المحكمة حكمها حينها او إثر الجلسة او في موعد لاحق.

الطعن في الأحكام :

أجل الطعن بالاستئناف في الأحكام الحضورية الابتدائية هو عشر أيام من تاريخ الحكم. ويبدأ احتساب الاجل من اليوم الموالي لتاريخ صدور الحكم. بالنسبة إلى الحكم المعتبر حذوري فإن أجل استئنافه يبقى مفتوحا. ويصبح محددًا باجل عشرة أيام إذا تم الاعلام به شخصيا للصحفي. بالنسبة إلى الأحكام الغيابية فان اجل الاعتراض عليه يبقى مفتوحا. ويصبح الاجل عشرة أيام من تاريخ الإعلام الشخصي بالحكم الغيابي للمعني بالامر.

العارض: فلان الفلاني.....

مطلب في تلخيص حكم جزائي

السيد رئيس كتبة محكمة.....

الرجاء منكم الاذن بتلخيص الحكم الجنائي او الجنائي
(الحضوري / غيابي / معتبر حضوري) رقم بتاريخ.... الصادر
عن محكمة.....
للإدلاء به لمن له النظر

الامضاء

العارض: فلان الفلاني.....

مطلب في شهادة في نص حكم جزائي

السيد رئيس كتبة محكمة.....

الرجاء منكم تمكيني من شهادة في نص الحكم الجنائي او
الجنائي رقم بتاريخ.... الصادر عن محكمة.....

الامضاء

العارض: فلان الفلاني

مطلب اعتراض على حكم جناحي/جنائي(ابتدائي/استئنائي)

السيد رئيس كتبة محكمة.....

حيث صدر حكم غيابي عن محكمة.... تحت عدد... بتاريخ
... قضي.....

وحيث يرغب العارض في تسجيل اعتراضه على الحكم
المذكور.
لذا،

فالرجاء منكم تسجيل اعتراض العارض على الحكم أعلاه.

الامضاء

العارض: فلان الفلاني

مطلب في كف تفتيش

السيد رئيس كتبة محكمة.....

الرجاء منكم تمكيني من شهادة في كف التفتيش بخصوص
القضية الجناحية / الجنائية(غيابي/ معتبر حضوري) تحت
عدد.... بتاريخ.... عن محكمة...

الامضاء

العارض: فلان الفلاني

مطلب في استرجاع محجوز

السيد وكيل الجمهورية

حيث حجز عن العارض.... ضمن القضية التحقيقية رقم....
والصادر فيها قرار بالحفظ بتاريخ.....
لذا،
فالرجاء من جنابكم الاذن بتمكين العارض من استرجاع
المحجوز الراجع له بالملكية في القضية التحقيقية أعلاه

الامضاء

العارض: فلان الفلاني

مطلب استرجاع مؤيدات

السيد رئيس كتبة....

الرجاء منكم تمكيني من استرجاع الوثائق والمؤيدات الراجعة
لي والمقدمة ضمن القضية الجنائية/الجنائية الصادر فيها
الحكم..... بتاريخ.... عن محكمة....

الامضاء

العارض: فلان الفلاني

مطلب في شهادة في حفظ شكاية جزائية

السيد وكيل الجمهورية ب

الرجاء منكم تمكيني من شهادة في الحفظ بخصوص
الشكاية الجزائية رقم... بتاريخ... المحرر بشأنها المحضر
رقم... بتاريخ... من قبل الضابطة العدلية...

الامضاء

العارض: فلان الفلاني

مطلب في استرجاع محجوز

السيد قاضي التحقيق

حيث حجز عن العارض... ضمن القضية التحقيقية رقم...
والصادر فيها قرار بالحفظ بتاريخ.....
لذا،
فالرجاء من جنابكم الاذن بتمكين العارض من استرجاع
المحجوز الراجع له بالملكية في القضية التحقيقية أعلاه

الامضاء

العارض: فلان الفلاني

شهادة في نشر قضية جزائية

السيد رئيس كتبة المحكمة... .

الرجاء منكم تمكيني من شهادة نشر في القضية الجنائية/
الجنائية عدد..... المعينة لجلسة.....

الامضاء

العارض: فلان الفلاني

مطلب في شهادة في حفظ قضية تحقيقية

السيد قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية ب... .

الرجاء منكم تمكيني من شهادة في الحفظ بخصوص
القضية التحقيقية الجنائية / الجنائية رقم بتاريخ....

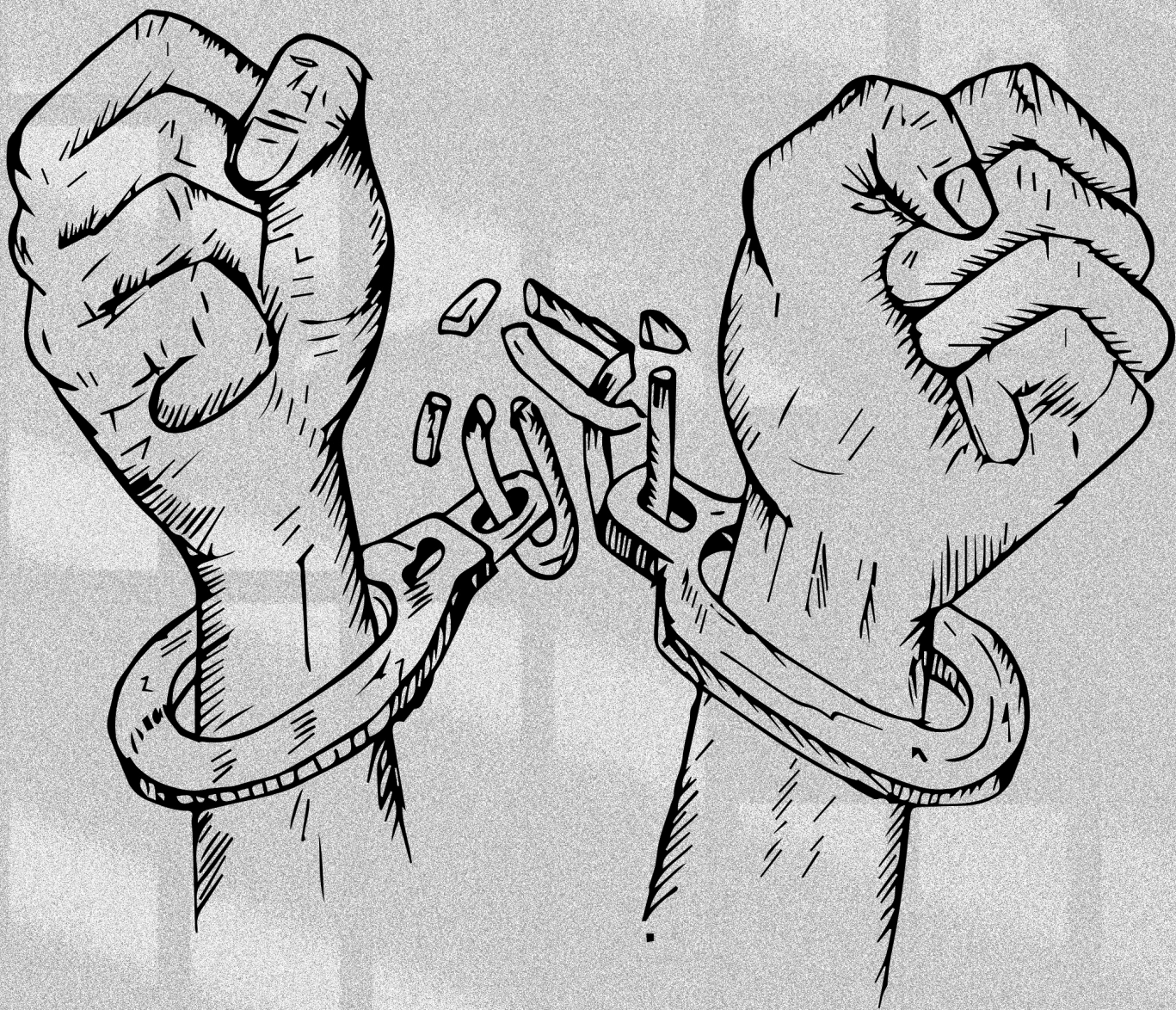
الامضاء

مطلب في نسخة مطابقة للأصل من محاضر بحث

السيد رئيس كتبة المحكمة...

الرجاء منكم تمكيني من نسخة مطابقة للأصل من محضر
البحث موضوع الشكاية الجزائية عدد...
الصادر فيها قرار بالحفظ بتاريخ..... عن محكمة....
موضوع القضية الجنائية / الجنائية عدد... الصادر فيها
الحكم بتاريخ.... عن محكمة...

الامضاء



GUIDE DU JOURNALISTE

FACE AUX POURSUITES JUDICIAIRES

PRÉPARÉ PAR:
MAITRE MONDHER CHERNI



ALQatiba

Design: **ALQATIBA**
Manel Benrjab

2024

Introduction du SNJT

Les journalistes sont souvent confrontés à des poursuites pénales en vertu de plusieurs dispositions légales, que ce soit à cause de leur travail journalistique ou en relation avec celui-ci.

Étant donné la complexité des lois pénales et des procédures judiciaires, les journalistes se retrouvent fréquemment isolés face à la multiplicité des mesures et des démarches qui les concernent. Dans certains cas, ils n'ont pas suffisamment de temps pour solliciter les conseils juridiques d'un expert (avocat notamment).

De plus, les lois relatives à la presse et à la publication sont éparpillées dans des divers textes législatifs, ce qui complique davantage la situation pour le journaliste soumis à des poursuites judiciaires.

Dans ce contexte, le Syndicat national des journalistes tunisiens a pris l'initiative de publier un guide procédural succinct contenant les règles de base qui peuvent aider le journaliste à faire face aux poursuites judiciaires, à connaître ses droits, notamment dans les situations d'urgence ou lorsqu'il est impossible de consulter un avocat ou un spécialiste du droit.

Le guide présente les informations de manière simplifiée et concise, afin de garantir la protection des droits du journaliste à chaque étape des procédures pénales susceptibles d'être engagées contre lui et de défendre son droit à un procès équitable et impartial.

**Président du SNJT
Zied Dabbar**

Introduction de la FIJ

Qui aurait pu prévoir que les journalistes en Tunisie auraient besoin en urgence d'un guide pour faire face aux poursuites judiciaires auxquelles ils sont confrontés, alors que cette démocratie a été la seule à maintenir un dialogue social équilibré après la révolution de 2011 ?

Qui aurait pu croire que les autorités tunisiennes museleraient la presse avec un décret liberticide en 2023 ?

Certainement pas les journalistes eux-mêmes, attachés à leurs devoir fondamentaux, celui de bien informer leurs concitoyens avec une information de qualité; attachés à un journalisme éthique, comme le prévoit la Charte d'éthique mondiale des journalistes professionnels de la FIJ, votée d'ailleurs à l'unanimité par son congrès mondial de Tunis en 2019.

La FIJ a toujours été aux côtés de ses consœurs et confrères tunisiens et se tient plus que jamais aujourd'hui prête à assumer ses responsabilités alors que cinq consœurs et confrères sont encore aujourd'hui derrière les barreaux, parce qu'ils ont rempli

leur devoir d'informer.

Il est donc urgent, en cette fin d'année 2024, de mettre à la disposition des journalistes et des travailleurs des médias un véritable guide de défense juridique pour préparer l'attaque car une démocratie n'enferme pas ses journalistes, une démocratie ne refuse pas le dialogue social, une démocratie ne décrète pas que toute forme d'expression est potentiellement punissable par la loi.

La Tunisie doit se retrouver, collectivement, et le Syndicat national des journalistes tunisiens (SNJT) doit y prendre sa part. Et il est prêt.

C'est l'avenir du pays qui est en question.

Secrétaire général de la Fédération internationale des journalistes (FIJ)
Anthony Bellanger



LE DROIT DU JOURNALISTE À UN PROCÈS ÉQUITABLE SELON LES CONVENTIONS INTERNATIONALES

L'article 14 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques stipule :



Tous sont égaux devant les tribunaux. Toute personne a droit à ce que sa cause soit entendue équitablement et publiquement par un tribunal compétent, indépendant et impartial établi par la loi... Toute décision dans une affaire pénale ou civile doit être rendue publiquement, sauf si l'intérêt des mineurs ou de la justice l'exige autrement.



Toute personne accusée d'une infraction est présumée innocente jusqu'à ce que sa culpabilité soit légalement établie.

Toute personne accusée d'une infraction a droit aux garanties minimales suivantes :

- Être informée rapidement et en détail, dans une langue qu'elle comprend, de la nature et des accusations portées contre elle.
- Disposer du temps et des facilités nécessaires à la préparation de sa défense et à la communication avec un avocat de son choix.
- Être jugée dans un délai raisonnable.
- Comparaitre en personne lors de son procès et se défendre elle-même ou être assistée par un avocat de son choix.
- Interroger ou faire interroger les témoins à charge et obtenir la convocation des témoins à décharge dans les mêmes conditions.
- Obtenir gratuitement un interprète si elle ne comprend pas ou ne parle pas la langue utilisée lors de son procès.
- Ne pas être contrainte de témoigner contre elle-même ou de s'avouer coupable.

Toute personne reconnue coupable a le droit d'interjeter appel, conformément à la loi, auprès d'une juridiction supérieure pour réexaminer la décision de sa culpabilité et la peine prononcée.

Si une condamnation pénale est annulée en raison de la découverte d'un élément nouveau

dans l'affaire ou de l'existence d'une erreur judiciaire manifeste, la personne condamnée a droit à une indemnisation.

Enfin, nul ne peut être poursuivi ou puni à nouveau pour une infraction pour laquelle il a déjà été définitivement acquitté ou condamné.

L'article 9, paragraphe 1, du Pacte international relatif aux droits civils et politiques stipule ce qui suit :

* « Toute personne a droit à la liberté et à la sécurité de sa personne. Nul ne peut être privé de sa liberté, sauf pour des motifs prévus par la loi et conformément à la procédure établie. »

L'article 9 de la Déclaration universelle des droits de l'homme stipule :

* « Nul ne peut être arbitrairement arrêté, détenu ou exilé. »

|| Définition de la détention arbitraire :

Le Comité des droits de l'homme des Nations Unies considère qu'il existe plusieurs critères pour définir la détention arbitraire :

■ Lorsqu'il est évident qu'il n'y a aucune base légale pour justifier la privation de liberté.

■ Lorsque la privation de liberté résulte de l'exercice des droits ou des libertés garantis par la Déclaration universelle des droits de l'homme et le Pacte international relatif aux droits civils et politiques.

■ En cas de non-respect grave, total ou partiel, des règles internationales relatives à un procès équitable, telles qu'énoncées dans la Déclaration universelle des droits de l'homme et les instruments internationaux pertinents ratifiés par les États concernés, donnant ainsi un caractère arbitraire à la privation de liberté.



LES STATUTS JURIDIQUES DU JOURNALISTE FACE À UNE ACTION PÉNALE

Le guide examine les différentes étapes procédurales auxquelles un journaliste peut être confronté dans le cadre d'une action pénale, à commencer par l'ouverture de son procès et l'enquête préliminaire, en passant par l'instruction, jusqu'à la phase de jugement, le prononcé du verdict et les recours possibles.

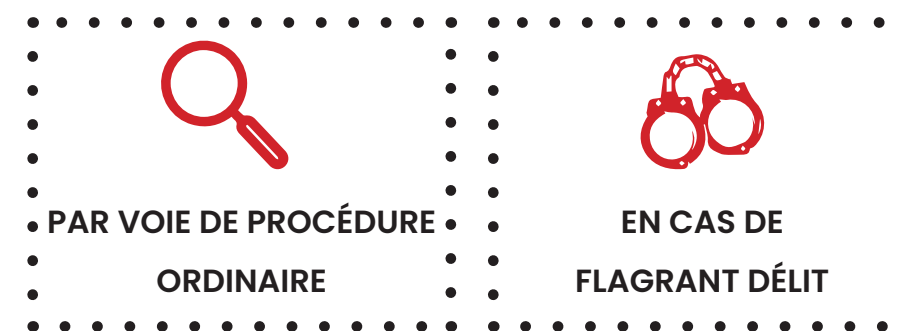
Phase de l'enquête préliminaire :

Selon le Code de procédure pénale :

- Le ministère public est l'autorité compétente pour initier et exercer l'action publique.
- Dans certains cas, l'action publique peut également être initiée par la victime.

- Elle peut également être déclenchée par des agents désignés par la loi.

Un journaliste peut être poursuivi pénalement selon l'une des deux procédures suivantes :



Cas de flagrant délit

Selon le Code de procédure pénale, il y a flagrant délit lorsque :

- Le crime est commis sur le moment ou peu de temps après.
- Le suspect est poursuivi par la population.
- Le suspect est trouvé en possession d'objets ou présente des indices ou traces indiquant qu'il a commis le crime, à condition que ces éléments soient observés peu de temps après l'acte.
- Ou encore, si le crime a été commis dans un domicile et que son propriétaire a fait appel à un officier de police judiciaire pour le constater.

Dans ces cas, les officiers de police judiciaire peuvent arrêter la personne prise en flagrant délit.

L'enquêteur rédige un procès-verbal à cet effet et informe immédiatement le ministère public de l'infraction et des démarches effectuées. Le ministère public décide alors des mesures à prendre (enquêtes complémentaires, garde à vue, etc.).

La procédure ordinaire

Un journaliste peut être poursuivi pénalement :

■ Sur plainte déposée par une personne physique ou morale lésée, ou par une administration publique.

■ Sur décision du ministère public.

Formalités de convocation pour l'enquête préliminaire auprès des officiers de police judiciaire :

La convocation pour l'enquête préliminaire est adressée par écrit, soit par voie administrative, soit par un huissier de justice, au journaliste à son adresse personnelle (domicile indiqué sur sa carte d'identité nationale).

La convocation doit contenir les informations suivantes :

■ Le nom, le prénom, la profession et l'adresse.

■ Le lieu, la date et l'heure de comparution.

■ L'objet de la convocation et la qualité juridique du journaliste dans la procédure (témoin, suspect, etc.).

La convocation peut être remise au journaliste en personne contre sa signature sur l'avis de réception ou à un membre de sa famille résidant avec lui, qui signe également l'avis de réception.

Si le journaliste ne répond pas à une convocation légalement adressée, il fera alors l'objet d'un avis de recherche aux fins d'une enquête.

Sort des procès-verbaux et des plaintes pénales déposées contre des journalistes:

Lorsqu'un procureur de la République ou l'un de ses substituts prend connaissance du contenu d'une plainte déposée contre un journaliste, il peut prendre l'une des décisions suivantes:

■ Classer la plainte sans suite, en raison de l'absence d'infraction pénale ou du caractère civil de l'affaire.

■ Transmettre la plainte à l'enquêteur, afin qu'il auditionne les parties concernées et qu'il renvoie le dossier au ministère public pour qu'il puisse prendre une décision qu'il jugera appropriée.

Une fois les enquêtes autorisées par le ministère public terminées, l'officier de police judiciaire transmet le procès-verbal au ministère public, qui peut alors prendre l'une des décisions suivantes :

■ Classer la plainte sans suite.

■ Renvoyer le dossier à l'enquêteur pour effectuer des recherches complémentaires.

■ Déferer le journaliste devant le tribunal compétent.

■ Transférer le journaliste devant le juge d'instruction.

Le journaliste a le droit de suivre l'évolution de son dossier et de s'informer à ce sujet auprès du greffe du ministère public ou du bureau du juge d'instruction.

Cela vise à protéger ses droits et à lui permettre d'accomplir les démarches appropriées dans les délais impartis. Recommandations concernant l'audition du journaliste devant l'autorité judiciaire:

■ **Respect des dates de convocation.**

■ **Possession de la convocation écrite remise au journaliste.**

■ **Droit du journaliste d'être accompagné de témoins afin qu'ils soient entendus par l'enquêteur, ou de demander qu'ils soient convoqués à une date ultérieure.**

■ **Droit du journaliste de se faire assister par un avocat lors de son audition ou de sa confrontation avec d'autres personnes, ou lors de la présentation des personnes dans le but de l'identifier.**

Les déclarations du journaliste doivent être intégrées dans un procès-verbal qui mentionne son numéro, sa date, l'autorité ayant sollicité le procès-verbal, ainsi que l'identité de l'agent de l'autorité judiciaire et du rédacteur.

Le journaliste signe le procès-verbal d'enquête après l'avoir lu, en présence de son avocat (le cas échéant).

En général, les procès-verbaux d'enquête préliminaire comprennent les sections suivantes :

■ **Présentation de l'affaire et des procès-verbaux rédigés à son sujet.**

■ **Procès-verbal de l'audition de la personne plaignante.**

■ **Procès-verbal des auditions des témoins.**

■ **Procès-verbal de l'audition du journaliste mis en cause et de ses témoins.**

■ **Procès-verbal de la perquisition et de la saisie.**

■ **Procès-verbal d'expertise médicale.**

■ **Procès-verbal de la confrontation.**

Procès-verbal de la présentation et de l'identification.

D'autres types de procès-verbaux peuvent être rédigés en fonction des exigences du dossier.

Les procès-verbaux sont signés par l'agent de l'autorité judiciaire, le journaliste mis en cause et son avocat (le cas échéant).

Actes de saisie :

Conformément à l'article 97 du Code de procédure pénale, les agents de l'autorité judiciaire ne peuvent pas saisir les équipements de travail du journaliste, tels que le téléphone, la caméra, le microphone, ou d'autres, sauf en cas de crime ou de flagrant délit, ou si un danger immédiat est présent en dehors de la situation de flagrant délit.

Par conséquent, la saisie des équipements de travail ne peut pas être arbitraire ou effectuée en dehors du cadre de l'enquête ou de la procédure en cours.

En cas de saisie, un inventaire des objets saisis est rédigé en présence du journaliste, ainsi qu'un procès-verbal de saisie. Les objets saisis sont placés dans une enveloppe ou un dossier scellé, où une note est attachée à l'objet saisi, indiquant la date de la saisie et le numéro du procès-verbal. Seuls les documents ou les objets susceptibles d'aider à la révélation de la vérité peuvent être saisis.

Conformément à l'article 100 du Code de procédure pénale, tout objet saisi non réclamé par le journaliste dans un délai de trois ans à partir de la décision de classement ou de l'émission d'un jugement devient la propriété de l'État.

Détention du journaliste :

La détention dans le cadre de l'enquête préliminaire est une décision prise par le procureur de la République (via une procédure nécessairement écrite), dans le cas d'un flagrant délit ou lorsque cela est nécessaire pour l'enquête, comme le stipule le Code de procédure pénale :

■ La durée de la détention pour les contraventions est de 24 heures et ne peut pas être prolongée.

■ Pour les délits, la durée est de 48 heures, prolongeable de 24 heures supplémentaires par une décision écrite et motivée du procureur, précisant les fondements juridiques et factuels justifiant cette prolongation.

■ Pour les crimes, la durée est de 48 heures, prolongeable de 48 heures supplémentaires par une décision écrite et motivée du procureur, précisant les fondements juridiques et factuels justifiant cette prolongation.

■ Dans les affaires terroristes, la durée de la détention est de cinq jours, prolongeable deux fois pour la même durée. Le procureur peut aussi décider d'interdire au suspect tout contact avec son avocat pendant les 48 premières heures.

■ Dans les crimes financiers, la durée de la détention est de cinq jours, prolongeable une fois pour la même durée.

Droits du journaliste en détention :

Droit à l'information :

- Le journaliste a le droit d'être informé de la décision de sa détention, des raisons de cette décision, de la durée de la détention et de la possibilité de prolongation. Il doit être informé de son droit à un examen médical, de son droit à choisir un avocat, et de son droit d'informer un de ses proches (parents, enfants, frères et sœurs, conjoint ou toute autre personne de son choix) de la décision de détention le concernant.
- Si le journaliste est étranger, les autorités diplomatiques ou consulaires de son pays peuvent être informées, le cas échéant.
- Le journaliste a également le droit de connaître les raisons de la prolongation de sa détention, décidée par le procureur ou son substitut.

Droit à la défense :

- Le journaliste a le droit de se faire représenter par un avocat, que ce soit en cas de flagrant délit ou dans le cadre d'une convocation ordinaire (audition). La famille du journaliste a également le droit de désigner un avocat après avoir été informée de la convocation du journaliste à l'enquête.

- Le journaliste a le droit de rencontrer son avocat pendant une demi-heure en cas de flagrant délit, dans un lieu garantissant la confidentialité de l'entretien.

- Il a également le droit de rencontrer son avocat pour la même durée pendant la période de prolongation de sa détention.

Droit à un examen médical :

- Le journaliste, son avocat, sa famille ou toute autre personne informée de sa détention peut demander à ce qu'il soit examiné médicalement.

- La demande d'examen médical peut être faite par écrit ou verbalement auprès du procureur ou de l'autorité judiciaire compétente.

- L'examen médical doit être immédiat et gratuit, et peut inclure un examen physique ou psychologique.

- Le journaliste a également droit à la fourniture de ses médicaments prescrits suite à la consultation du médecin.

Droit à la protection :

- Le journaliste a droit à la protection contre la torture, les mauvais traitements et la violence pendant l'audition, la détention ou la période de prolongation. Il a également le droit de demander une rencontre avec son avocat conformément à la loi.

Droit à comparaître devant un juge :

- À la fin de la période de détention, le journaliste doit être présenté au procureur. Ce dernier, ou son substitut, doit l'entendre concernant l'accusation. Le journaliste

a le droit de connaître les raisons de la prolongation de sa détention, si elle est décidée.

Droit à un traducteur :

- Le journaliste étranger a le droit de demander l'assistance d'un traducteur et d'être informé de tous les droits que lui confère la loi.

- Le journaliste en situation de handicap de langage a le droit d'apporter un traducteur spécialisé en langue des signes.

Droit à l'accès aux documents :

- Le journaliste a le droit de consulter et de lire les procès-verbaux d'enquête qui lui sont soumis par l'enquêteur pour signature. Il a également le droit de refuser de signer ces procès-verbaux pour toute raison qu'il juge valable. Il incombe à l'enquêteur de mentionner dans le procès-verbal le refus de signature et les raisons invoquées.

Problématiques pratiques :

Dans la pratique, la phase de l'enquête préliminaire soulève plusieurs problématiques, notamment:

■ **Convocation par téléphone :** Les journalistes sont parfois convoqués par téléphone, ce qui va à l'encontre du principe de la formalité écrite de la convocation, qui devrait figurer dans le dossier pour protéger les droits de toutes les parties.

■ **Absence d'information sur l'objet de la convocation :** Le fait de ne pas

informer le journaliste du sujet de la convocation constitue une violation de ses droits de défense, notamment en l'empêchant de préparer ses moyens de défense, ce qui pourrait conduire à une décision injustifiée de détention.

■ **Non-information des proches ou de l'avocat :** Ne pas informer les proches ou l'avocat du journaliste de son lieu de détention, surtout en cas de flagrant délit ou de mise en garde, viole le droit du journaliste à faire savoir à une personne de son choix ou à son avocat qu'il a été arrêté et interrogé.

■ **Non-lecture des droits avant l'audition ou la détention:** Le non-respect de l'obligation de lire les droits du suspect avant ou après la décision de détention contredit les engagements internationaux et la loi tunisienne, qui stipulent que l'enquêteur doit lire la liste des droits au journaliste.

■ **Refus de permettre au journaliste de consulter les procès-verbaux :** Cela viole le droit du journaliste de consulter tout document qu'on lui demande de signer. En principe, tout acte de signature doit être libre et éclairé.

■ **Pression pour ne pas avoir d'avocat :** L'intention de dissuader un journaliste de faire appel à un avocat en prétextant que l'affaire est simple contredit son droit à la défense et le principe de neutralité de l'enquêteur.

■ **Longue durée d'attente ou d'auditions:** Cela contrevient au droit à un procès équitable et peut constituer une forme de mauvais traitement ou de torture morale, justifiant une plainte et l'annulation de la procédure.

■ **Délais trop courts entre la convocation et la comparution devant l'enquêteur:** Ce délai trop court, parfois même pour une convocation le jour même, va à l'encontre du droit à la défense et des normes internationales concernant des délais raisonnables.

■ **Ignorer la demande du journaliste d'avoir un avocat avant de commencer la procédure:** Ce comportement viole le principe d'un procès équitable et le droit du journaliste de refuser de répondre sans la présence de son avocat.

■ **Refus de recevoir les médicaments apportés par la famille:** Refuser la réception des médicaments nécessaires au journaliste en détention est contraire à ses droits médicaux. Une solution serait de soumettre les prescriptions et les médicaments à un médecin pour approbation avant de les remettre au journaliste, afin d'éviter des complications.

■ **Interrogatoire des journalistes étrangers sans traducteur:** Cela viole le droit d'un suspect d'avoir un traducteur présent pendant son audition.

■ **Refus du procureur d'accepter la présence d'un avocat lors de la comparution après la fin de la première période de détention:** Ce refus va à l'encontre du droit à la défense, puisque l'avocat devrait pouvoir être présent lors de l'audition par le procureur, de même qu'il peut l'être lors de l'enquête préliminaire.

■ **Interrogatoire des journalistes par des équipes non spécialisées:** L'interrogatoire des journalistes par des équipes non spécialisées dans les affaires de presse, telles que les brigades de lutte contre la criminalité,

est problématique. La solution consisterait à créer une unité judiciaire spécialisée dans les affaires de publication ou à confier les auditions des journalistes directement au procureur de la République.

Procédures du décret 115 concernant les poursuites pour les délits de diffamation et d'injure

Lorsque le journaliste est poursuivi conformément au décret 115 pour diffamation ou injures, les procédures suivantes s'appliquent :

1. Convocation :

Une convocation est adressée au journaliste et au ministère public par le plaignant via un huissier de justice. Cette convocation doit inclure :

■ Une description des faits objet de la poursuite.

■ La base légale des accusations.

■ L'adresse du plaignant dans la juridiction où siège le tribunal.

■ Un délai de 20 jours minimum entre la notification et la comparution devant le tribunal de première instance.

2. Procédures pour prouver la véracité des faits rapportés :

Si le journaliste souhaite prouver la véracité des faits rapportés, il doit, dans un délai de 10 jours à compter de la réception de la convocation :

Envoyer au plaignant, par l'intermédiaire d'un huissier de justice, un document mentionnant :

■ Les faits décrits dans la convocation et leur qualification juridique qu'il souhaite justifier.

■ Une copie des preuves et documents attestant la véracité des faits rapportés.

■ Les noms, professions et adresses des témoins qu'il souhaite citer.

■ Une adresse où il pourra être contacté dans le ressort du tribunal.

■ Les mêmes procédures doivent être suivies si le ministère public a initié directement les poursuites dans des cas de diffamation ou d'injures dirigées contre un groupe de personnes sur la base de leur origine, race ou religion (article 69 du décret 115).

3. Pratiques actuelles :

En pratique, ces procédures ne sont souvent pas respectées. La vérification des faits liés à la diffamation et la défense ont lieu directement pendant les audiences.

4. Jugement :

Selon l'article 75 du décret 115, le tribunal doit rendre son jugement sur les infractions de diffamation et d'injures dans un délai maximum d'un mois à compter de la première audience.

5. Prescription :

Le droit d'intenter une action publique et une action civile pour les délits et contraventions visés par le décret 115 est prescrit après six mois complets à

partir de la date de commission de l'infraction ou du dernier acte procédural de poursuite.

Phase d'instruction judiciaire :

1. Caractère obligatoire ou optionnel :

■ L'instruction est facultative pour les délits (infractions passibles de moins de 5 ans d'emprisonnement) et obligatoire pour les crimes.

■ Le journaliste peut être renvoyé devant le juge d'instruction par le ministère public après transmission des enquêtes préliminaires.

2. Droits du journaliste :

■ Le journaliste a le droit de se faire assister par un avocat devant le juge d'instruction.

■ Il peut également demander un traducteur s'il ne parle pas l'arabe ou s'il est en situation de handicap de langage.

3. Contenu de la convocation :

La convocation pour l'instruction doit inclure :

■ L'identité, la profession et l'adresse du journaliste.

Le lieu, la date et l'heure de la comparution.

■ La nature des accusations.

4. Signature des procès-verbaux :

■ Les procès-verbaux d'instruction doivent être signés par le journaliste, son avocat, le juge d'instruction, son greffier et le traducteur.

■ Le journaliste peut refuser de signer en indiquant les raisons de son refus.

Mandat de dépôt

1. Émission d'un mandat de dépôt :

Le juge d'instruction peut émettre un mandat de dépôt contre un journaliste si :

■ Les faits reprochés relèvent d'un flagrant délit.

■ Des indices sérieux de culpabilité justifient une détention pour prévenir d'autres infractions, garantir l'exécution de la peine ou assurer le bon déroulement de l'enquête.

Le ministère public ou le tribunal peut également émettre un mandat de dépôt.

2. Durée de la détention provisoire :

■ **Pour les délits** : six mois, renouvelables une fois pour une durée maximale de trois mois.

■ **Pour les crimes** : six mois, renouvelables deux fois pour une durée maximale de quatre mois à chaque prolongation.

3. Appel des décisions du juge d'instruction :

■ La décision d'émettre un mandat de dépôt peut être contestée devant la chambre d'accusation

■ La décision de renvoyer le journaliste devant le tribunal peut également être contestée.

La chambre d'accusation :

La chambre d'accusation est le deuxième degré de l'instruction et statue sur les appels concernant les décisions du juge d'instruction.

Phase de jugement :

Renvoi en jugement :

La décision de renvoyer le journaliste devant le tribunal peut être prise :

■ Par le ministère public dans les cas de délits ou de contraventions.

■ Par le juge d'instruction pour les crimes ou les délits ayant fait l'objet d'une instruction.

• Le journaliste est convoqué à l'audience par une notification écrite envoyée à l'adresse figurant dans le dossier.

Absence du journaliste à l'audience :

• Si la convocation n'est pas remise au journaliste en personne, le tribunal peut rendre un jugement par défaut.

• Si la convocation est remise personnellement au journaliste et qu'il ne se présente pas, le jugement est considéré comme contradictoire.

• Si le journaliste assiste à l'audience, le jugement est contradictoire.

Assistance d'un avocat :

• En matière délictuelle, le journaliste peut se faire assister par un avocat.

• En matière criminelle, la présence d'un avocat est obligatoire. Si le journaliste n'en désigne pas, le tribunal peut en désigner un d'office.

Présence personnelle du journaliste :

• La présence du journaliste est obligatoire dans les affaires criminelles ou les délits passibles d'une peine de prison.

• Dans les délits ne nécessitant pas une peine de prison, le journaliste peut être représenté par un avocat, sauf si le tribunal juge nécessaire sa présence personnelle.

Nature des audiences :

• Les audiences sont publiques, sauf si le tribunal, d'office ou à la demande du ministère public, décide de les tenir à huis clos pour préserver l'ordre public ou les bonnes mœurs.

Déroulement de l'audience :

• Le tribunal commence par entendre le plaignant s'il est présent.

• Les témoins et les experts sont ensuite entendus.

• Le journaliste mis en cause est interrogé.

• Enfin, l'avocat du journaliste présente sa plaidoirie.

• Le président déclare la clôture des plaidoiries, et le jugement est rendu immédiatement, après l'audience, ou à une date ultérieure.

Recours contre les jugements :

Délais pour faire appel :

1. Jugements contradictoires :

Le délai d'appel est de 10 jours à compter du lendemain de la date du jugement.

2. Jugements réputés contradictoires :

Le délai d'appel reste ouvert jusqu'à ce que le journaliste soit notifié personnellement. Une fois notifié, le délai est de 10 jours.

3. Jugements par défaut :

Le délai pour contester un jugement par défaut commence après la notification personnelle de la décision. Une fois notifié, le délai est de 10 jours.

Modèles de demandes écrites

Demande d'extraction d'une copie de jugement correctionnel

Le demandeur : [Nom, prénom, etc.]

À : Monsieur le Greffier en Chef du Tribunal de...

Veillez agréer ma demande d'obtenir une copie simple du jugement correctionnel ou criminel n° [référence], rendu le [date], par le Tribunal de [lieu].

Signature

Demande de certificat de levée de recherche

Le demandeur : [Nom, prénom, etc.]

À : Monsieur le Greffier en Chef du Tribunal de...

Je vous prie de bien vouloir me délivrer un certificat attestant de la levée de recherche concernant l'affaire correctionnelle / criminelle (par défaut / réputée contradictoire) n°[référence], en date du [date], auprès du Tribunal de [lieu].

Signature

Demande d'opposition à un jugement correctionnel ou criminel

Le demandeur : [Nom, prénom, etc.]

À : Monsieur le Greffier en Chef du Tribunal de...

Un jugement rendu par défaut en date du [date] sous le n° [référence] par le Tribunal de [lieu] a statué comme suit : [résumé].
Souhaitant m'opposer à ce jugement, je vous prie d'enregistrer mon opposition.

Signature

Demande d'appel d'un jugement correctionnel ou criminel

Le demandeur : [Nom, prénom, etc.]

À : Monsieur le Greffier en Chef du Tribunal de...

Un jugement correctionnel ou criminel (présentiel / réputé contradictoire) a été rendu le [date], sous le n° [référence], par le Tribunal de [lieu], statuant comme suit : [résumé]. Je souhaite faire appel de ce jugement et vous prie d'enregistrer ma demande.

Signature

Demande de restitution de pièces

Le demandeur : [Nom, prénom, etc.]

À : Monsieur le Greffier en Chef du Tribunal de...

Je vous prie de bien vouloir me restituer les pièces et documents qui me reviennent, déposés dans le cadre de l'affaire correctionnelle / criminelle ayant donné lieu au jugement rendu le [date] par le Tribunal de [lieu].

Signature

Demande de restitution de saisie auprès du Procureur de la République

Le demandeur : [Nom, prénom, etc.]

À : Monsieur le Procureur de la République

Une saisie a été opérée à mon encontre dans l'affaire d'instruction n°
[référence], laquelle a été classée sans suite en date du [date].

Je sollicite votre autorisation pour récupérer les objets saisis qui me
reviennent de droit.

Signature

Demande de restitution de saisie auprès du Juge d'instruction

Le demandeur : [Nom, prénom, etc.]

À : Monsieur le Juge d'instruction du Tribunal de...

Une saisie a été opérée à mon encontre dans l'affaire d'instruction n°
[référence], laquelle a été classée sans suite en date du [date].

Je sollicite votre autorisation pour récupérer les objets saisis qui me
reviennent de droit.

Signature

